

Distr.: General
18 April 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023 - 24 تموز/يوليه 2024

البند 14 من جدول الأعمال

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة

بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة

معلومات مقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيسة المجلس

المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
4	ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
6	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
7	جيم - منظمة الطيران المدني الدولي
8	دال - منظمة العمل الدولية



الرجاء إعادة استعمال الورق



9	هـ - صندوق النقد الدولي
11	واو - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
12	زاي - منتدى جزر المحيط الهادئ
15	حاء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
19	طاء - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
20	ياء - الاتحاد البريدي العالمي
21	كاف - برنامج الأغذية العالمي
22	لام - منظمة الصحة العالمية

أولا - مقدمة

- 1 - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 33/2023 إلى رئيسة المجلس أن تنظر على اتصال وثيق مع رئيسة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بشأن المسائل التي تناولها ذلك القرار، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى المجلس.
- 2 - وفي الفقرة 7 من قرار الجمعية العامة 83/78 بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، طلبت الجمعية إلى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وإلى المنظمات الدولية والإقليمية أن تبحث الظروف في كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وتستعرضها كي تتخذ التدابير المناسبة للتسهيل بإحراز التقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم. وفي الفقرة 21 من القرار نفسه، أثنى الجمعية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمناقشة التي أجراها بشأن مسألة تقديم المساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وطلبت إليه أن يواصل النظر في تعاونه مع اللجنة الخاصة ويكشف ذلك التعاون بهدف اتخاذ التدابير المناسبة لمواصلة تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأنشطتها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية المتخذة في هذا الصدد. وشجعت الجمعية العامة، في الفقرة 12 من قرارها 82/78 الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أن تواصل توفير المساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتضررة من الأعاصير أو الظواهر الطبيعية أو غيرها من الظواهر الجوية البالغة الشدة وأن تضع برامج مناسبة لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ وجهود التعافي وإعادة البناء، وطلبت إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية بتقرير عن هذه المسألة.
- 3 - وتدخل الأقاليم السبعة عشر التالية ضمن نطاق اختصاص اللجنة الخاصة: أنغويلا، وبرمودا، وبولينيزيا الفرنسية، وبيكرن، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فوكلاند (مالفيناس)⁽¹⁾، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات. وترد أدناه المعلومات المقدمة استجابة للطلب الموجه إلى الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة بأن تقدم عرضا للأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق بهذه الأقاليم.

ثانيا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

- 4 - وردت ردود من 18 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة ومن منظمين دوليتين. وأشار كل من الاتحاد الدولي للاتصالات ورابطة الدول الكاريبية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى أنه ليس لديها أي معلومات تقدمها بشأن هذه المسألة. ووفقا للمعلومات الواردة والمجمعة أدناه خلال الفترة قيد الاستعراض،

(1) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

واصلت المنظمات الاثنتا عشرة المشار إليها أدناه تقديم الدعم إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، عملاً بالقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة.

ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[9 شباط/فبراير 2024]

واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم الدعم للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي في عام 2023. وأولي اهتمام على سبيل الأولوية للاستجابة للاحتياجات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومنصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وتعكس حالة أقاليم منطقة البحر الكاريبي إلى حد كبير التحديات الإنمائية المشتركة التي تواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية ككل بسبب مواطن هشاشتها المتفردة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً تجاه الصدمات الخارجية، وارتفاع مستويات مديونيتها، وضيق هامش تصرفها في الحيز المالي، وارتفاع احتمالات تأثرها بتغير المناخ والظواهر الجوية الشديدة. ولهذا السبب، تعطي اللجنة الاقتصادية الأولوية لتقديم الدعم المتكامل لأعضائها الثلاثين في منطقة البحر الكاريبي ومشاركتهم، بما في ذلك كل إقليم من الأقاليم السبعة غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي⁽²⁾.

وتسلم اللجنة الاقتصادية بأهمية معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودعم أطر التخطيط لتعزيز التنمية المستدامة في وقت تتعرض فيه الحكومات لضغوط شديدة للحد من الإنفاق العام والنهوض بالدعوة لصالح منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، تسعى اللجنة الإقليمية إلى معالجة الاحتياجات ومواطن الضعف المحددة في بلدان منطقة البحر الكاريبي، بما يكفل إيلاء شواغل هذه المنطقة أكبر قدر من الاهتمام ومعالجتها باتباع نهج متكامل. وفي نهاية المطاف، تسهم هذه الرؤية الاستراتيجية في النهوض بتنفيذ قرار اللجنة الاقتصادية 574 (د-27) وتهدف إلى ضمان سماع جميع الأصوات الكاريبية وإبصارها في المحافل الإقليمية والعالمية، بغية النهوض بخطة المنطقة دون الإقليمية للتنمية المستدامة على نحو يتسم بالمساواة وتعزيز المواقف المشتركة. وفي هذا السياق، يوفر اتخاذ لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في سنة 2022 القرار 111 (د-29) بشأن دعم البلدان الأعضاء المنتسبة إلى اللجنة الاقتصادية، زخماً محدداً لعمل اللجنة الاقتصادية مع الأقاليم.

1 - دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة

تركز الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية إلى الأقاليم في عام 2023 في المقام الأول على إشراك الأقاليم التي لديها صفة العضو المنتسب في البحوث المتعلقة بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وصدرت في عام 2023 عدة منشورات، بما فيها التقرير التجميعي الذي أُعد قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ودراسة بشأن التأثير المجنس لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على العمل بأجر وبغير أجر في منطقة البحر الكاريبي، قدمت تحليلاً للحالة في إقليم واحد

(2) الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي هي: أنغويلا، وبرمودا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، ومونتسيرات.

أو أكثر. وتناولت دراسة بشأن الاعتبارات السياسية للنقل المستدام الحالة في جزر فرجن البريطانية، وذلك إلى جانب دراسات حالات فردية أخرى⁽³⁾. ووردت ردود من أربعة أقاليم على استقصاء لدراسة مرتقبة بشأن قياس المجتمع الرقمي والشمول الرقمي.

2 - تيسير المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والعالمية

يُبدل قصارى الجهد لدعم مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي في المنتديات الإقليمية والعالمية لإسماع أصواتها. فعلى الصعيد الإقليمي، تُدعى جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأعضاء الآخرين المنتسبين إلى اللجنة الاقتصادية إلى المشاركة في أعمال الهيئات الحكومية الدولية البالغ عددها 11 هيئة، والتي تقدم لها اللجنة الاقتصادية خدمات الأمانة. وتشكّل هذه الهيئات منتديات لتداول أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات عند تدارسهم مختلف المسائل المتعلقة بالسياسات العامة في المنطقة، وهي تسهل التعاون فيما بين البلدان والأقاليم، وتعرّف بالمواقف الإقليمية مع إدماج الخصائص دون الإقليمية في ولاياتها.

وقد ظلت بعض الأقاليم تشارك بنشاط في الاجتماعات المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة. وفي عام 2023، شاركت أنغويلا، وبرمودا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، ومونتسيرات، في اجتماع حكومي دولي واحد على الأقل، بما في ذلك اجتماعات متعلقة بالمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنتدى الكاريبي للسكان والتنمية، ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي.

وشاركت عدة أقاليم مشاركة نشطة في عمل المرصد البرلماني المعني بتغير المناخ والانتقال العادل⁽⁴⁾، وشارك ممثلون من جزر فرجن البريطانية ومونتسيرات في مؤتمر القمة البرلماني الأول بشأن تغير المناخ والانتقال العادل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في نيسان/أبريل 2023، ووقعوا على البيان المشترك الثالث الذي أصدره المرصد⁽⁵⁾. وشارك رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية، ناتاليو ويتلي، أيضاً في نشاط جانبي نظم المرصد على هامش انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث صدر بيان مشترك⁽⁶⁾.

دعم البحث وتحليل البيانات

في أيلول/سبتمبر 2023، أعلنت اللجنة الاقتصادية عن بدء تشغيل منصة البيانات التشريعية التابعة للمرصد البرلماني المعني بتغير المناخ والانتقال العادل

Policy Considerations for Sustainable Transportation in Three Caribbean Small Island Developing States: Options for Improving Land Transportation Efficiency: Barbados, the British Virgin Islands and Jamaica, Studies and Perspectives Series, No. 117 (United Nations publication, 2023)

(4) www.cepal.org/en/opcc

(5) انظر: www.cepal.org/sites/default/files/final_dclr_cnjta_-_joint_statement_esp_eng_port_final2.pdf

(6) انظر: <https://opcc.cepal.org/en/document/joint-statement-parliamentary-observatory-climate-change-and-just-transition-opcc-cop28>

(<https://opcc.cepal.org/en/tracker/general-overview>)، والتي تتيح الوصول إلى البيانات التي يمكن أن تُستلهم منها أفضل الممارسات المتعلقة بالبيئة والتشريعات المعنية بتغير المناخ. وعقب إجراء مشاورات مع جهات التنسيق الوزارية ذات الصلة، اضطلعت اللجنة الاقتصادية بتيسير جمع البيانات من 17 بلدا وإقليما، بما فيها جزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، ومونتسيرات.

خاتمة

في نهاية المطاف، تعلق اللجنة الاقتصادية أهمية كبيرة على التنمية المستدامة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي. وهي تسترشد بقراري لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي 85 (د-25) و 111 (د-29)، وكذلك بقرار اللجنة الاقتصادية 574 (د-27)، بشكل مباشر في أسلوب عملها مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأعضاء الآخرين المنتسبين إليها. وتواصل اللجنة الاقتصادية دعمها النشاط لتطلعات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة من خلال تدخلات مختلفة.

وعلى الرغم من التزام اللجنة الاقتصادية، والدعوات التي تحث على تقديم دعم منظومة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة⁽⁷⁾، لا تزال اللجنة الاقتصادية تواجه تحديات في توفير الموارد الكافية لتدخلاتها. ويُعزى ذلك أساسا إلى الإجراءات المتعلقة بالميزانية التي تفرض قيودا على استخدام موارد الميزانية العادية لدعم الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها الأعضاء المنتسبون والأقاليم على وجه الخصوص. ولذا، ينبغي بذل قصارى الجهد لتقديم مزيد من الدعم للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، باستخدام موارد الميزانية العادية، بغية تعزيز الجهود الإنمائية التي تبذلها الأقاليم وبناء قدرتها على الصمود، إذا أردنا حقا "عدم ترك أحد خلف الركب". ويتضمن القرار 111 (د-29) الصادر عن لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي تأكيدا على ضرورة القيام بذلك.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

[13 شباط/فبراير 2024]

في عام 2023، وجه رئيس بولينيزيا الفرنسية ملاحظات في المنتدى العاشر لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، حضر ممثل لكاليديونيا الجديدة منتدى المحيط الهادئ السابع بشأن التنمية المستدامة.

وعملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ المواد التقنية المتعلقة بالتعاون الإقليمي والتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك نشر التقرير المعنون "النهوض بأولويات منطقة المحيط الهادئ لعام 2023" في كانون الأول/ديسمبر 2023. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المساعدة التقنية والتوجيه السياساتي بشأن وضع خطط قوية لإدارة مخاطر الكوارث والتصدي لها. ولتعزيز الاقتصاد الأزرق، تمحور إساءة المشورة في مجال السياسات حول المصادر الفعالة للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل في بلدان المحيط الهادئ وأقاليمه للنهوض بأهداف التنمية المستدامة. وعلى

(7) مثل القرارات 82/78 و 83/78 و 101/78.

وجه الخصوص، أتيحت فرص لتوسيع نطاق التعاون بين الأعضاء من الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ.

وفيما يتعلق بالأثر الناجم عن الكوارث الطبيعية، ما انفكت بلدان المحيط الهادئ وأقاليمه تواجه تحديات مناخية عابرة للحدود. وتمس الحاجة إلى تسريع العمل المناخي المحلي لحماية المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة، لا سيما من خلال وضع سياسات الحماية الاجتماعية واستراتيجيات التعاون.

جيم - منظمة الطيران المدني الدولي

[12 آذار/مارس 2024]

في منطقة البحر الكاريبي، تعتبر الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الآتي ذكرها أقاليم أعضاء معتمدة لدى المكتب الإقليمي لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) لأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وهي: أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان ومونتسيرات. وتمثل الوكالات التابعة لحكومة الولايات المتحدة والمنخرطة في أنشطة الطيران، مثل إدارة الطيران الاتحادية، وإدارة أمن النقل، وخفر سواحل الولايات المتحدة، مصالح جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الأنشطة التي تضطلع بها الإيكاو، ولا تعمل الإيكاو مع الإقليم ولا تقدم له المساعدة بشكل مباشر. ومع ذلك، يستفيد الإقليم من كثير من أنشطة الإيكاو الإقليمية المذكورة أدناه. وتتلقى الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الدعم من فرع لهيئة الطيران المدني في المملكة المتحدة يعرف باسم هيئة دعم سلامة الطيران الدولية، ولكن المكتب الإقليمي أيضا يعمل مباشرة معها ويشركها في أنشطة الدعم على الصعيد الإقليمي. ويوجد في ثلاثة من الأقاليم، وهي برمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر كايمان، هيئات الطيران الخاصة بها، التي تعتمد على اللوائح التنظيمية التي تصدرها هيئة دعم سلامة الطيران الدولية. وتعمل هذه الأخيرة باعتبارها هيئة الطيران الفعلية للأقاليم الأخرى التابعة للمملكة المتحدة.

ويشارك موظفو الطيران من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المذكورة أعلاه بانتظام في حلقات العمل والدورات التدريبية والاجتماعات التي تنظمها الإيكاو في منطقة البحر الكاريبي.

وتمشيا مع قرار الجمعية العامة 82/78، تواصل الإيكاو مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المشار إليها أعلاه سنويا على التأهب للطوارئ التي تؤثر على عمليات الطيران وتدعم استعدادها لإدارة إجراءات التعافي ومواجهة الأزمات بهدف إعادة إرساء الخدمات المتعلقة بالطيران. وتقدم هذه المساعدة على الصعيد الإقليمي، بما يضمن مشاركة جميع الدول والأقاليم وأصحاب المصلحة في مجال الطيران. ويقدم الدعم لمجابهة الطوارئ الناجمة عن الأعاصير والثورات البركانية والزلازل وغيرها من الظواهر الطبيعية أو الظواهر الجوية القصوى. وتشمل المساعدة التعاون الإقليمي والاتفاقات الإقليمية بشأن الإجراءات الرامية إلى تحقيق استمرارية الخدمات فيما يتعلق بإدارة المجال الجوي، وضمان طرق الطوارئ لخدمات الحركة الجوية، وتنفيذ خطط الطوارئ في المطارات، وتبادل أفضل الممارسات، وتقييم سيناريوهات التعافي الاحترازية. وتشمل الأنشطة وضع برامج مناسبة لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ وجهود التعافي وإعادة البناء.

وتضطلع الإيكاو بتنسيق وتيسير تطوير مجال الطيران ونموه من خلال آليات التنفيذ الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، مثل الفريق التقني لإدارة الطيران المدني لشرق منطقة البحر الكاريبي وأفرقة العمل

المعنية بتنفيذ خدمات الملاحة الجوية والفريق الإقليمي للتخطيط والتنفيذ لمنطقة البحر الكاريبي/أمريكا الجنوبية. وقد أتاح هذا العمل الذي اضطلعت به الإيكاو استمرار عمليات التطوير التي شهدتها مجال الطيران في الأقاليم ودمجها ضمن العمليات المماثلة في الدول والمناطق المجاورة، الأمر الذي عزز تطبيق نُظُم الملاحة الجوية القائمة على الأداء في منطقة البحر الكاريبي، ومهد السبيل نحو اتساق نظام إدارة حركة الملاحة الجوية العالمية، وأفضى إلى إنشاء وتشغيل نظام إقليمي للرقابة على السلامة.

وتواصل الأقاليم المشاركة بنشاط في مبادرات الطيران الإقليمية مثل مبادرة التعاون الإقليمي بشأن تحديث شبكة الاتصالات الإقليمية في مجال الملاحة الجوية في منطقة شرق البحر الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ التابعة لها، أي الفريق التقني لشبكة شرق منطقة البحر الكاريبي، الذي تضم عضويته جميع دول وأقاليم شرق منطقة البحر الكاريبي.

وتشكل الأقاليم أيضاً جزءاً لا يتجزأ من حافظة المساعدة التي تقدمها الإيكاو للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في مبادرات الطيران ومبادرات حماية البيئة، بما يشمل مجالي وقود الطيران المستدام والمطارات الخضراء.

وتماشياً مع الفقرة 10 (ج) من القرار 33/2023 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تساعد الإيكاو على تعزيز التجارة في السلع والخدمات والتنمية الاقتصادية الإقليمية المستدامة، وذلك ضمن إطار عمل الجماعة الكاريبية وعلى وجه التحديد الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية و مجلس التنمية التجارية والاقتصادية التابعين لها، وتوفر التوجيه والمساعدة المتعلقة بمجال الطيران مما يساعد الأقاليم على تنفيذ تدابير الوقاية والتخفيف لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغيرهما من الأنشطة غير القانونية والإجرامية. وقد شاركت الإيكاو، بوصفها وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مشاركة نشطة في إعداد بيانين مشتركين بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة في جزر منطقة البحر الكاريبي أصدرتهما مؤخرًا الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. وشاركت كل من أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان في إعداد البيانين المذكورين بوصفها أعضاء منتسبة للجماعة الكاريبية.

دال - منظمة العمل الدولية

[13 شباط/فبراير 2024]

ترد تقديرات معدلات المشاركة في القوة العاملة في قاعدة البيانات الإحصائية التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT)، التي تتضمن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس⁽⁸⁾.

ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية بشأن كوفيد-19 وإحصاءات العمل، التي توفر معلومات عن نوع الدعم المقدم لأغراض إحصاءات العمل⁽⁹⁾.

(8) انظر: <https://ilostat.ilo.org>.

(9) انظر: <https://ilostat.ilo.org/topics/covid-19>.

ويمكن الاطلاع على المعلومات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية المتعلقة بهذه الأهداف والمؤشرات ذات الصلة⁽¹⁰⁾.

هاء - صندوق النقد الدولي

[6 شباط/فبراير 2024]

يُدرج عمل صندوق النقد الدولي مع الأقاليم التابعة لعضو من الأعضاء في إطار تفاعل أوسع نطاقاً مع هذا العضو. ولذلك فإن عمليات جمع البيانات بشكل منفصل وتقييمات المسائل الخاصة بالأقاليم التابعة ليست بالممارسات الشائعة. وترد أدناه قائمة بمشاريع تنمية القدرات التي نفذها موظفو الصندوق في 7 أقاليم من الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال سنة الصندوق المالية 2023 (1 أيار/مايو 2022 - 30 نيسان/أبريل 2023).

أنغويلا

- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة باللوائح التنظيمية والرقابة المالية (الرقابة في مجالي التأمين واتحادات الائتمان)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة ببرمجة وتحليل الاقتصاد الكلي (برمجة وتحليل الاقتصاد الكلي)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (إدارة الأصول والخصوم)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (تنفيذ الميزانية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (المخاطر المالية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بإدارة الإيرادات (الجمارك)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بإدارة الإيرادات (إدارة الضرائب)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالسياسة الضريبية (السياسة الضريبية)

برمودا

- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بميزان المدفوعات (ميزان المدفوعات)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بقطاع الاقتصاد الحقيقي - الأسعار (قطاع الاقتصاد الحقيقي - الأسعار)

جزر فرجن البريطانية

- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بميزان المدفوعات (ميزان المدفوعات)

(10) انظر: <https://ilostat.ilo.org/topics/sdg>.

- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة ببرمجة وتحليل الاقتصاد الكلي (برمجة وتحليل الاقتصاد الكلي)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بقطاع الاقتصاد الحقيقي - الحسابات القومية (قطاع الاقتصاد الحقيقي - الحسابات القومية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بقطاع الاقتصاد الحقيقي - الأسعار (قطاع الاقتصاد الحقيقي - الأسعار)

جزر كايمان

- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بميزان المدفوعات (ميزان المدفوعات)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (تنفيذ الميزانية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بقطاع الاقتصاد الحقيقي - الحسابات القومية (قطاع الاقتصاد الحقيقي - الحسابات القومية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بقطاع الاقتصاد الحقيقي - الأسعار (قطاع الاقتصاد الحقيقي - الأسعار)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بإدارة الإيرادات (الجمارك)

مونتسيرات

- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بإصلاح القانون المالي والضريبي (إصلاح القانون المالي والضريبي)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بإصلاح القانون المالي والضريبي (ضريبة الدخل - الحوافز الضريبية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (تنفيذ الميزانية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (الإبلاغ المالي)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بإدارة الإيرادات (إدارة الضرائب)

توكيلاو

- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (إعداد ميزانية شاملة وموثوقة وقائمة على السياسات)

جزر تركس وكايكوس

- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بميزان المدفوعات (ميزان المدفوعات)

- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة ببرمجة وتحليل الاقتصاد الكلي (التوقعات المالية الكلية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (تنفيذ الميزانية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (إعداد الميزانية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالإدارة المالية العامة (الإبلاغ المالي)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بقطاع الاقتصاد الحقيقي - الحسابات القومية (قطاع الاقتصاد الحقيقي - الحسابات القومية)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بقطاع الاقتصاد الحقيقي - الأسعار (قطاع الاقتصاد الحقيقي - الأسعار)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بإدارة الإيرادات (إدارة الضرائب)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بإدارة الإيرادات (الجمارك)
- مشروع تنمية القدرات في مجال مسارات العمل المتعلقة بالسياسة الضريبية (السياسة الضريبية - ضريبة الاستهلاك)

واو - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

[9 شباط/فبراير 2024]

تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أهمية قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتعترف بها.

وفي أيار/مايو 2023، أدلت الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان بكلمة مسجلة بالفيديو في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار حول موضوع "اتخاذ خطوات مبتكرة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، سلطت فيها الضوء على أهمية نظام معاهدات حقوق الإنسان للأمم المتحدة كسبيل من مُبل إحراز التقدم في فهم ومعالجة التحديات المحددة التي تواجه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تحقيق هذه الأهداف. وعلى وجه التحديد، أشارت الأمانة العامة المساعدة إلى أهمية كل من التقارير التي تقدمها الدول القائمة بالإدارة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والتوصيات الصادرة لاحقاً عن هذه الهيئات فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتشمل المداخلات الواردة أدناه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارة فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وحتى تموز/يوليه 2022، كان لمفوضية حقوق الإنسان مستشار لحقوق الإنسان يعمل ضمن مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في المكتب المتعدد الأقطار في جامايكا. وفي آب/أغسطس 2022، أوفدت المفوضية مستشاراً لحقوق الإنسان إلى مكتب المنسق المقيم في المكتب المتعدد الأقطار لبربادوس وشرق منطقة البحر الكاريبي. ويتمثل الدور الرئيسي لمستشاري حقوق الإنسان في تعميم مراعاة حقوق

الإنسان في العمل الإنمائي للأمم المتحدة، ونظراً لوجود مستشار واحد فحسب في كل مكتب، فإن قدرة المستشارين على الانخراط في المسائل المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي محدودة للغاية.

وعلاوة على ذلك، تقدم مفوضية حقوق الإنسان دعم الأمانة لهيئات معاهدات الأمم المتحدة، وهي لجان مؤلفة من خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان يشرفون على تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ويصدرون ملاحظات ختامية تتضمن توصيات إلى الدول الأطراف بشأن سبل تحسين امتثالها لهذه المعاهدات، بما في ذلك ما يتعلق ببعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

زاي - منتدى جزر المحيط الهادئ

[5 آذار/مارس 2024]

1 - الوضع ضمن منتدى جزر المحيط الهادئ

منتدى جزر المحيط الهادئ هو منظمة معنية بالسياسة الاقتصادية والسياسية في منطقة المحيط الهادئ، تضم 18 عضواً كامل العضوية، بما في ذلك بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة. أما توكيلاو فهي عضو منتسب، في حين تتمتع ساموا الأمريكية وغوام بصفة مراقب.

وتشارك توكيلاو وساموا الأمريكية وغوام من خلال المنتدى على مستويات مختلفة. وفي السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ إقرار قادة المنتدى لاستراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 وخطة تنفيذها، رحب المنتدى بتجدد اهتمام ومشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كما رحب بالتعاون معها، بما في ذلك من خلال استعراض منتدى جزر المحيط الهادئ المرتقب للهيكل الإقليمي.

2 - كاليدونيا الجديدة

حتى الآن، اضطلعت اللجنة الوزارية التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ بعشر بعثات إلى كاليدونيا الجديدة لرصد تنفيذ اتفاقي ماتينيون ونوميا، وقد أوفدت آخر هاته البعثات لرصد استفتاء الاستقلال لعام 2021.

وأعرب قادة المنتدى في اجتماعهم الثاني والخمسين المعقود في عام 2023، عن ترحيبهم "بالمعلومات الواردة من كاليدونيا الجديدة بشأن مستجدات المناقشات الجارية بين طرفي اتفاق نوميا، وشجعوا اللجنة الوزارية للمنتدى المعنية بكاليدونيا الجديدة على مواصلة رصد عملية تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة بما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير بعثة المراقبين الأخير الذي قوبل بالترحيب في الدورة الحادية والخمسين لمنتدى جزر المحيط الهادئ في تموز/يوليه 2022".

3 - العمل الإقليمي والدولي

يعمل الأمين العام لمنتدى جزر المحيط الهادئ وأمانته من خلال جميع أعضائه الكامل العضوية وبالنيابة عنهم ويتوجبه منهم. وهكذا، تعمل أمانة المنتدى مباشرة من خلال حكومتي بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة لمناقشة المسائل ذات الصلة بالمنتدى حسب الاقتضاء، بما في ذلك النظر في وثائق وصكوك المنتدى وإقرارها. وإذ تسلم أمانة المنتدى بأن ترتيبات الحكم في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تختلف عن الترتيبات المماثلة في الدول المستقلة، فإن الموقف العملي لأمانة المنتدى هو أن البت في

أي مسائل تتعلق بهذه الترتيبات يعود إلى الأقاليم والدولة القائمة بالإدارة. وتشارك بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة في المنتدى إلى جانب دول المحيط الهادئ المستقلة كأعضاء كاملي العضوية ومتساوين. وهذا امتيازٌ مترسخ في إطار مبادئ المحيط الهادئ الأزرق للحوار والمشاركة، والتي تشمل ما يلي:

- (أ) مبدأ المحيط الهادئ الأزرق الموحد: الاعتراف بجميع أعضاء المنتدى والعمل معهم؛
- (ب) الأولويات الإقليمية: ترسيخ الأولويات الإقليمية للمنتدى والسير قدماً بها؛
- (ج) نهج الشراكة: التخطيط والبرمجة والتنفيذ على أساس مشترك من قبل كل من منتدى جزر المحيط الهادئ وشريك (شركاء) حوار المنتدى؛
- (د) استخدام الآليات القائمة: الموازنة مع الآليات والعمليات والاجتماعات الإقليمية والدولية القائمة والسعي إلى الاستفادة منها؛
- (هـ) الحصائل الجماعية والأثر الجماعي: وضع بيانات ختامية مشتركة وتحديد عملية واضحة للمتابعة والتنفيذ.

4 - جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

كان معدل العدوى، منذ بداية الجائحة، منخفضاً نسبياً في المحيط الهادئ مقارنة ببقية العالم. وقد قام قادة منتدى جزر المحيط الهادئ منذ البداية وعلى وجه السرعة بتنفيذ آلية المنتدى الإقليمية لمعالجة الأزمات في المنطقة، وهي إعلان بيكيتاوا لعام 2000، ثم في نيسان/أبريل 2020، أنشأ وزراء خارجية المنتدى مسار العمل الإنساني لمنطقة المحيط الهادئ بشأن جائحة كوفيد-19. وأدت بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة دوراً رئيسياً في تطوير الآلية وحرصاً على استخدامها استخداماً مكثفاً. وفي سياق أغراض أخرى، روج مسار العمل الإنساني لاعتماد نهج منسق لمواجهة التحديات والعقبات الناشئة عن الجائحة، بما في ذلك توزيع اللوازم الطبية والمعونة.

وشاركت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، بحكم توليها رئاسة مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ، في قيادة عملية وضع تقييم للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 في منطقة المحيط الهادئ.

وعلاوة على ذلك، يسجل التقرير الثاني الذي يصدر كل أربع سنوات عن التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ لعام 2022 البيانات الرئيسية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وآثارها على التقدم المحرز في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وفروع أخرى من هذا التقرير، حسب الاقتضاء.

5 - المسائل البيئية

يشجّع منتدى جزر المحيط الهادئ الأقاليم على المشاركة في المفاوضات والأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. وقد تولت بولينيزيا الفرنسية رئاسة فرقة عمل شراكة القدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ (2019-2022) وكانت عضواً نشطاً في الهيئة الحاكمة الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ إطار تنمية القدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ. ومن خلال هذا الإطار، تتكامل جهود المنطقة الموجهة للحد من مخاطر المناخ والكوارث وإدارتها من أجل تنمية القدرة على الصمود.

وشاركت بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة بنشاط في وضع إعلان منتدى جزر المحيط الهادئ لعام 2021 بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، وهو إعلان يُعترف فيه بالخطر الذي تتعرض له المناطق البحرية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ. وتشارك توكيلاو في حوارات إقليمية بشأن تغير المناخ، بعد أن عيّنت متحدّثاً مختصاً بشؤون تغير المناخ.

6 - الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية والإجرامية

بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة طرفان في الإعلانات والترتيبات الأمنية القائمة في إطار منتدى جزر المحيط الهادئ. ويتناول إعلان "بو" بشأن الأمن الإقليمي لعام 2018 المفهوم الموسع للأمن الذي يشمل المسائل الأمنية عبر الوطنية، مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

وقد أيد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ خطة العمل المتعلقة بإعلان "بو" إبان اجتماعهم في توفالو في آب/أغسطس 2019. وتطرح خطة العمل هذه إجراءات مقترحة محددة ينبغي تنفيذها ضمن ستة مجالات تركيز استراتيجية، بما في ذلك الجريمة عبر الوطنية والمساعدة الإنسانية والتصدي للكوارث.

وبولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عضوان في منظمة رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ، وتشاركان، بصفتها تلك، في المناقشات المتعلقة بمسائل المخدرات وغسل الأموال والجرائم الأخرى العابرة للحدود الوطنية.

وبولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عضوان أيضاً في منتدى تطوير نظم الهجرة في منطقة المحيط الهادئ، الذي يتيح الوصول إلى مبادرات تنمية القدرات التي تستهدف إدارة الحدود.

كما أن بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عضوان في منظمة الجمارك في أوقيانوسيا. ويجري في إطار برنامج إنفاذ القانون وأمن الحدود حوار مستمر لمعالجة مسائل إنفاذ القانون وأمن الحدود ذات الصلة التي تؤثر على المنطقة، يتيح للأعضاء الاستفادة من المبادرات الإقليمية المفيدة لكافة الأطراف والمساهمة فيها.

7 - الموارد البحرية وغيرها من الموارد الطبيعية

توكيلاو هي عضو في وكالة مصايد الأسماك التابعة للمنتدى وتشارك في خطة يوم السفن للأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصايد الأسماك ذات المصلحة المشتركة. وتدعم الوكالة أعضائها في الإدارة المستدامة لمواردهم المحيطية من مصايد الأسماك ضمن مناطقهم الاقتصادية الخالصة. ويشمل هذا الدعم أنشطة الرصد والمراقبة والإشراف لتعزيز القدرات الوطنية، وتنفيذ الشروط والأحكام الدنيا المنسقة للوصول⁽¹¹⁾، وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالرصد والمراقبة والإشراف بشأن تبادل المعلومات لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في المحيط الهادئ.

(11) انظر <https://vessel-register.ffa.int/sites/default/files/2024-03/HMTC%20as%20revised%20in%20FFC122%20May%202022.pdf>

وعلى الرغم من الزيادات في الإيرادات وتنفيذ أدوات الرصد والمراقبة والإشراف، لا يزال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مستمرا، بقيمة سنوية تقدر بأكثر من 600 مليون دولار⁽¹²⁾.

حاء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[12 شباط/فبراير 2024]

1 - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

جزر فرجن البريطانية

يوجد في جزر فرجن البريطانية اقتصاد قائم على الخدمات يعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة والخدمات المالية. ويواجه هذا الإقليم عدة تحديات اقتصادية وبيئية تتفاقم بسبب تغير المناخ وموقع الإقليم الجغرافي وحجمه وأوجه هشاشته في مواجهة الأحداث الخارجية. والإقليم معرض بوجه خاص لآثار تغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية الأشد قوة والأكثر تواترا، وارتفاع مستويات سطح البحر، والتآكل الساحلي، والفيضانات المفاجئة، التي كان لها آثار بالغة على كلا الصعيدين البيئي والاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تعرض الإقليم، خلال الفترة من 7 آب/أغسطس إلى 19 أيلول/سبتمبر 2017، لثلاث كوارث في شكل فيضان وإعصارين (هما إعصار إيرما وإعصار ماريا)، أدت جميعها إلى تدميره وخلفت أثرا اقتصاديا بلغت قيمته حوالي 3,6 بلايين دولار، أي أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وتأثر قطاع السياحة، الذي يمثل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي السنوي، تأثرا شديدا بالكوارث، ثم تأثر مؤخرا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي شهدت خلالها أعداد السياح الوافدين انخفاضا حادا قبل أن تبدأ، في الآونة الأخيرة فقط، في الانتعاش ببطء. وفي ضوء هذه الخلفية، يركز الدعم البرنامجي المقدم من البرنامج الإنمائي إلى جزر فرجن البريطانية حاليا على بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتحول الاقتصادي.

الاقتصاد الأزرق

دعم البرنامج الإنمائي "خريطة طريق الاقتصاد الأزرق الاستراتيجية لجزر فرجن للفترة 2020-2025"، التي تحدد نهجا متكاملًا لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على المحيطات. وأجري، من خلال مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابعة للبرنامج الإنمائي، استعراض لخريطة الطريق في عام 2023، جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتحديد أكثر الطرائق جدوى للتنفيذ. ووضعت خطة عمل قصيرة الأجل تركز على ثلاثة نواتج رئيسية لإعطاء دفعة للتنفيذ، وهي: (أ) وضع استراتيجيات للتمويل المستدام؛ و (ب) دعم إدارة شؤون المحيطات والإنفاذ التنظيمي والآليات التعاونية؛ و (ج) تصميم برامج للتواصل والتوعية.

تقييم الاستعداد الرقمي

كخطوة تأسيسية لوضع وتنفيذ استراتيجيات رقمية لتقديم الخدمات العامة بشكل أفضل وتحسين حياة المواطنين والمقيمين، قدم البرنامج الإنمائي دعمه لحكومة الإقليم بإجراء تقييم للاستعداد الرقمي يحدد

(12) انظر <https://www.ffa.int>.

التحديات والفرص الرئيسية والتدخلات ذات الأولوية الأساسية عبر خمس ركائز رئيسية للتحويل الرقمي، وهي البنية التحتية والحكومة واللوائح التنظيمية وقطاع الأعمال التجارية والأشخاص. وقُدِّم مشروع التقييم إلى كبار المسؤولين الحكوميين لاستعراضه وإبداء التعليقات بشأنه في تموز/يوليه 2023.

برمودا/

تواجه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مثل برمودا تحديات بيئية متنوعة، منها فقدان التنوع البيولوجي، وآثار تغير المناخ، والتلوث. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج مُجَنِّس لمعالجة هذه المسائل، فالمرأة في تلك الأقاليم كثيرا ما تتحمل مسؤوليات غير متناسبة فيما يتعلق بإدارة الموارد وتكون معرضة بشكل خاص لآثار التدهور البيئي. ويتطلب ذلك تصميم وتنفيذ سياسات شاملة للجميع تراعي الاحتياجات والأدوار الخاصة بكل من الجنسين في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وفي برمودا، يعمل البرنامج الإنمائي على النهوض بأهداف التنمية المستدامة 1 و 5 و 8 و 10 و 13 و 17. وعلى هذا النحو، عمل البرنامج الإنمائي على دعم تعزيز قدرات الشركاء الحكوميين لتهيئة بيئة سياساتية شاملة للجميع تشجع على مباشرة الأعمال الحرة. وعلى وجه التحديد، جرى تعزيز قدرة مشاريع الأعمال التجارية التي يقودها الشباب والنساء على إدماج المساواة بين الجنسين وقياس الأثر في نماذج أعمالها التجارية من خلال وضع منهاج لبرنامج تمويل وتسريع للإنصاف بين الجنسين. ونتيجة لذلك، يجري تعزيز قدرات أصحاب الأعمال التجارية على تحسين استعدادهم للاستثمار، والحصول على التمويل بالأسهم، وإقامة شراكات استراتيجية.

وعُززت القدرات التقنية لما عدده 15 مسؤولاً حكومياً⁽¹³⁾ (14 امرأة ورجل واحد) بهدف تهيئة بيئة مالية مواتية وشاملة للجنسين. وعلى وجه التحديد، أصبح الممثلون الآن أكثر قدرة على مساعدة المشاريع التي يقودها الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة في المجالات التالية: (أ) إمكانية الحصول على رأس المال؛ و (ب) تحديد العوائق والفرص المتصلة بالمؤسسات التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي يقودها الشباب والنساء؛ و (ج) الاستفادة من الأطر المؤسسية لدعم المنظومات المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج الإنمائي مع الوزراء والموظفين التقنيين لتعزيز قدراتهم بهدف المشاركة في مفاوضات فعالة بشأن تغير المناخ. وعلى وجه التحديد، جرى تعزيز معرفة الوزراء والموظفين التقنيين بأطر المناخ والتنمية وتحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ، وعمليات التفاوض، والحصول على تمويل العمل المناخي.

2 - المحيط الهادئ

توكيلاو

لا توجد معلومات مستوفاة في هذا الشأن لكن من المتوقع أن يبلغ الدخل القومي الإجمالي لتوكيلاو 32 مليون دولار نيوزيلندي (حوالي 19,4 مليون دولار أمريكي) في السنة المالية 2018/2019، تأتي منه حوالي 44 في المائة من قطاع صيد الأسماك، و 40 في المائة من المنح (معظمها من نيوزيلندا) و 6 في

(13) الأمناء الدائمون والمديرون التنفيذيون ومحللو السياسات وغيرهم.

المائة من الضرائب. ولا يُحتسب الدخل المحقق من مصايد الأسماك ضمن الناتج المحلي الإجمالي، لأنه يعتبر ريعاً ولا يتأتى من الإنتاج المحلي⁽¹⁴⁾. ووفقاً للبيانات المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتفعت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي من 14,7 في المائة في عام 2016 إلى 22,2 في المائة في عام 2021⁽¹⁵⁾. ولم تُعد توكيلاو فتح حدودها بالكامل بعد جائحة كوفيد-19 إلا في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأدت التحديات المستمرة فيما يتعلق بسلسلة الإمداد إلى زيادة التضخم، حيث زاد مؤشر أسعار الاستهلاك على أساس سنوي بنسبة 7,3 في المائة بين أيلول/سبتمبر 2022 وأيلول/سبتمبر 2023. وتُعزى هذه الزيادة أساساً إلى تكاليف النقل، التي زادت بنسبة 13,8 في المائة، وتكاليف الأغذية والمشروبات غير الكحولية، التي زادت بنسبة 9,4 في المائة⁽¹⁶⁾.

وفي أيار/مايو 2022، شرع المجلس (الفونو) العام في توكيلاو في إجراء محادثات جديدة بشأن تقرير المصير في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية المائة لبدء تولي نيوزيلندا الإدارة، التي ستحل في عام 2026، بدءاً من القرى. وطلبت حكومة توكيلاو الدعم من البرنامج الإنمائي بشأن تطوير الحوكمة والقيادة، ومن المتوقع أن يبدأ مشروع جديد في الربع الثاني من عام 2024. وبينما تخصص حكومة توكيلاو أموالاً لهذا المشروع، سيلزم أيضاً حشد الموارد من الجهات المانحة.

وتوكيلاو معرضة بشدة لآثار تغير المناخ، حيث لا ترتفع جزرها المرجانية فوق مستوى سطح البحر سوى بما يتراوح بين 3 و 5 أمتار فقط⁽¹⁷⁾. وتقتصر مساحة الأراضي المأهولة مجتمعة على حوالي 12 كلم²، ويعيش 100 في المائة من السكان على بعد كيلومتر واحد من الساحل⁽¹⁸⁾. وتشمل التحديات الرئيسية الظروف الجوية القاسية المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك زيادة شدة الأعاصير، وزيادة تحمض المحيطات وارتفاع درجات حرارة سطح البحر، وابيضاض المرجان، وتسرب المياه المالحة، وزيادة فترات الجفاف، وارتفاع مستويات سطح البحر⁽¹⁹⁾. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر بشكل مباشر إلى تدمير الموائل والنزوح ويؤثر على الدخل والكفاف. ومن المتوقع أن يزيد تغير المناخ من التهديدات المحلية التي تتعرض لها الشعاب المرجانية في توكيلاو حالياً، مما يؤدي إلى انخفاضات كبيرة في الغطاء المرجاني على المديين المتوسط والطويل. وهناك أنواع غازية كثيرة يمكن أن تخلف أثراً مدمراً جُلبت إلى توكيلاو بشكل متعمد أو عرضي في السنوات الأخيرة، منها العديد من الأعشاب الضارة الغازية، وكركدن جوز الهند، وكان آخرها الحلزون الأفريقي العملاق. ولهذه الآفات الجديدة، إلى جانب الآفات الغازية الموجودة منذ أمد بعيد

(14) انظر <https://www.tokelau.org.nz/site/tokelau/files/TokelauNSO/EconoSummitApril2018Stats.pdf>

(15) Organisation for Economic Co-operation and Development, "Revenue statistics in Asia and the Pacific: comparative tables", Public Sector, Taxation and Market Regulation database. متاحة على الرابط https://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode=RS_ASI

(16) انظر <https://www.tokelau.org.nz/site/tokelau/2023q3-cpi-tokelau-info-release.pdf>

(17) Tracie Mafile'o and others, Review Report on Tokelau's Clinical Health Services and Patient Referrals Scheme (Massey University, 2019)

(18) Pacific Community and Statistics for Development Division, Mapping (Coastal) database. متاحة على الرابط <https://sdd.spc.int/mapping-coastal>

(19) انظر <https://reliefweb.int/report/tokelau/tokelaus-resilience-journey>

مثل فأر المحيط الهادئ، تأثير كبير على التنوع البيولوجي والمحاصيل الغذائية في توكيلاو⁽²⁰⁾. ولا يزال التخلص من النفايات وإدارتها، إلى جانب نوعية مياه الشرب (مياه الأمطار)، من المشاكل البيئية الرئيسية، التي تشمل إغراق النفايات الذي يؤدي إلى تلوث الطبقة الرسوبية الحاوية للمياه العذبة، وتلوث المياه الساحلية، وتراكم النفايات الصلبة، والتخلص من النفايات والمواد الكيميائية الخطرة.

ومع تغير مستويات سطح البحر، أصبحت مجموعة توكيلاو المؤلفة من ثلاث جزر مرجانية منخفضة في شمال أرخبيل ساموا معرضة على نحو متزايد باستمرار لخطر الغمر وسيول الفيضانات، وزيادة شدة الأعاصير، وارتفاع مستوى سطح البحر. وتدني مستوى ارتفاع الجزر المرجانية الثلاث وصغر حجمها يجعلها معرضة بشكل خاص للغمر نتيجة تغير مستويات سطح البحر وتأثير الأعاصير.

ويعاني إقليم توكيلاو من ندرة الموارد المائية، ويعتمد بشكل حصري على تجميع مياه الأمطار لتلبية جميع احتياجاته من المياه العذبة. كما يعتمد سكان توكيلاو بشكل متزايد على المنتجات والأغذية المستوردة، مما يؤثر سلباً على اقتصادهم وتغذيتهم على الصعيد الوطني. ويشكل تغير المناخ مخاطر كبيرة للغاية تهدد صحة سكان توكيلاو⁽²¹⁾.

ولا يزال التصدي للكوارث أمراً معقداً، نظراً للتحديات المتصلة بالولوجيات، وبُعد توكيلاو وموقعها النائي، وبنيتها التحتية. وتقع الجزر المرجانية في توكيلاو ومجتمعاتها المحلية على بعد 480 كيلومتراً إلى الشمال من ساموا. ولا يوجد مهبط للطائرات، وبالتالي فإن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى البلد هي الإبحار بالقوارب من ساموا في رحلة تستغرق حوالي 24 ساعة أثناء الطقس الجيد⁽²²⁾.

وفي التعداد الأخير (2016)، كان 79,2 في المائة من السكان يزاولون أعمالاً غير مدفوعة الأجر، بينما بلغ معدل مشاركة النساء في العمل المدفوع الأجر 49,9 في المائة، وهو معدل أقل مقارنة بمعدل مشاركة الرجال الذي بلغ 70,0 في المائة. وكانت النساء أكثر عرضة من الرجال للانخراط في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، من خلال توفير الرعاية للأطفال في أسرهن المعيشية (80,6 في المائة من النساء، و 52,7 في المائة من الرجال) أو في الأسر المعيشية الأخرى (43,4 في المائة من النساء، و 26,0 في المائة من الرجال). وتقل احتمالات انخراط النساء في الأنشطة المدرة للدخل، وبالتالي يحتمل أن تكون النساء أقل قدرة على التعافي بسهولة من الصدمات السلبية والكوارث الطبيعية. وقد تضمنت أحدث سياسة وطنية لشؤون المرأة في توكيلاو للفترة 2010-2015، وهي سياسة انتهت فترة تطبيقها، اعترافاً بالحاجة إلى إعداد المرأة بشكل أفضل لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتوصيةً بزيادة مشاركة المرأة في جهود حماية البيئة والتأهب للكوارث.

ويركز الدعم البرنامجي الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في توكيلاو في الوقت الحالي على وضع استراتيجية لإدارة النظام الإيكولوجي والمحيطات في الجزر المرجانية (من المقرر الانتهاء من إعدادها في عام 2024) في إطار مشروع للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع منظمة الأغذية

Secretariat of the Pacific Regional Environment Programme, Tokelau Invasive Species Strategy and (20)
Action Plan (TISSAP) 2020–2027 (Apia, 2020).

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), “Gender (21)
equality brief for Tokelau”, December 2022.

(22) انظر <https://reliefweb.int/report/tokelau/tokelaus-resilience-journey>.

والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). ويركز البرنامج المشترك الجاري بين البرنامج الإنمائي والفاو واليونيسف بشأن التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في توكيلاو من خلال الحلول السياسية المتكاملة، الذي يموله الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، على وضع أطر سياساتية تمكينية متماسكة ومراعية للمنظور الجنساني ومتكاملة تعود بالنفع على صغار الفتيان والفتيات والنساء والأسر، ولا سيما أكثر هذه الفئات ضعفاً، من أجل تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

ويتصدى البرنامج المشترك للفجوات الحالية في النتائج الإنمائية لصالح صغار الأطفال في توكيلاو والافتقار إلى الخدمات المنسقة التي تزيد إلى أقصى حد من الموارد والتأثير فيما يتعلق بالأطفال والأسر في جميع أنحاء الجزر المرجانية. وفي حين تركز التدخلات ذات الأولوية على التغذية، فإن التدخلات في القطاعات الأخرى، بما في ذلك الزراعة والرعاية الاجتماعية والنماء والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، تعالج المحددات الأساسية للتغذية.

ويهدف عمل البرنامج الإنمائي في إطار البرنامج المشترك إلى تزويد توكيلاو بالأدوات، بما في ذلك خريطة طريق وخطة عمل للتعجيل بإحراز تقدم في تحقيق الغايتين 2-14 و 7-14 تحديداً من أهداف التنمية المستدامة، الراميتين إلى إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها وزيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام للموارد البحرية، على التوالي. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تحسين سبل الحصول على الموارد الاقتصادية والطبيعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والمعيشي (أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 5)، لصالح فئات منها النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة.

طاء - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[9 شباط/فبراير 2024]

1 - غسل الأموال

يساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بسبل منها الشراكة مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي يشغل فيها المكتب مركز المراقب.

آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتحليل الإطار القانوني للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانوناً في مجال مكافحة الفساد، وقد انضم إليها 190 طرفاً حتى كانون الثاني/يناير 2024. وآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي اعتمدت في عام 2009، هي عملية استعراض يقوم بها الأقران تهدف إلى مساعدة الدول على تنفيذ الاتفاقية من خلال تحديد الممارسات الجيدة والثغرات في تشريعاتها وسياساتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة الفساد. وتُشكل الآلية أساساً لتطورات قانونية ومؤسسية وسياساتية قوية بهدف

منع الفساد ومكافحته، من خلال توفير إطار تقني وموضوعي وغير تخاصمي للمناقشات مع الحكومات وفيما بينها بشأن وضع برامج للإصلاحات في مجال مكافحة الفساد.

ويمكن تحليل الأطر القانونية ذات الصلة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كجزء من عملية الاستعراض، تماشياً مع الرسائل الرسمية للدول المسؤولة عن علاقاتها الدولية. وفي هذا الصدد، تهدف الآلية إلى تقديم تحليل دقيق ومفصل لتدابير مكافحة الفساد ذات الصلة التي اعتمدتها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حسب الاقتضاء، ومواءمتها مع خصائص السياقات القانونية والإقليمية المختلفة.

2 - المبادرة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي بشأن استرداد الموجودات المسروقة

مبادرة استرداد الموجودات المسروقة هي شراكة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي أُطلقت في عام 2007 لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف ودعمها في تنفيذ الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقدمت مبادرة استرداد الموجودات المسروقة الدعم للبلدان التي طلبت التعاون الدولي من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأنشطة بناء القدرات الرامية إلى تحسين فهم نظمها القانونية.

3 - الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

في عام 2023، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية إلى أخصائيين ممارسين في مجال العدالة الجنائية من جزر تركس وكايكوس للتصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وفي الفترة بين عامي 2021 و 2023، نفذ المكتب مشروع تعزيز الإجراءات والاستجابات عبر الإقليمية لمكافحة تهريب المهاجرين من أجل مكافحة أنشطة شبكات تهريب المهاجرين والتهديد الذي يتعرض له المهاجرون المهربون على طول دروب التهريب إلى أمريكا الشمالية، بما في ذلك عبر منطقة البحر الكاريبي. وفي عام 2023، نظم المكتب اجتماعاً عبر إقليمي في البرازيل بهدف أساسي هو تعزيز التعاون الدولي في مجال الكشف عن حالات تهريب المهاجرين ومكافحتها. وتبادل الأخصائيون الممارسون من جزر تركس وكايكوس، خلال هذا الاجتماع، المعلومات بشأن دروب واتجاهات التهريب وأساليب العمل التي تُنتهج فيه مع نظرائهم من بلدان مختلفة.

باء - الاتحاد البريدي العالمي

[6 آذار/مارس 2024]

الاتحاد البريدي العالمي منظمة حكومية دولية ذات طابع تقني ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تضم حالياً 190 دولة ذات سيادة.

وبالنسبة لعدد من الأقاليم، تنطبق بالكامل الأحكام ذات الصلة من الصكوك التأسيسية للاتحاد البريدي العالمي، لا سيما فيما يتعلق بتشغيل وتنظيم الخدمات البريدية الدولية والوفاء الواجب بالالتزامات الناشئة عن هذه الصكوك. ويمكن أن تستفيد بعض هذه الأقاليم أيضاً، بشكل منتظم، من التعاون التقني ومشاريع الاتحاد الأخرى.

وعلاوة على ذلك، يقدم الاتحاد أشكالاً مختلفة من الدعم في أوقات الكوارث أو الجوائح، عندما تكون الخدمات البريدية مثل اللوجستيات والتحويلات المالية ضرورية. وفي هذا الصدد، أنشئ فريق أمني لمنطقة البحر الكاريبي في عام 2023 داخل المكتب الدولي، من أجل زيادة تمكين الاتحاد من مساعدة تلك المنطقة عن طريق تزويدها بالدعم التقني فيما يتعلق بالأمن البريدي والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث.

كاف - برنامج الأغذية العالمي

[9 شباط/فبراير 2024]

ما فتى برنامج الأغذية العالمي يدعم اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف، منذ عام 1986، في تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذية الأساسية، وكذلك في تعزيز سبل عيشهم. ولا يزال اللاجئون يعتمدون على المساعدات الإنسانية، ويمثل برنامج الأغذية العالمي المصدر الرئيسي للغذاء المتاح لهم. ويستجيب برنامج الأغذية العالمي حالياً للاحتياجات في الجزائر من خلال خطته الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2019-2024. ومُددت فترة الخطة بموجب تنقيح للميزانية، فمددها التنقيح الأول حتى شباط/فبراير 2022 والثاني حتى كانون الأول/ديسمبر 2024. ولا تزال الخطة تتماشى مع هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) و 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

وفي عام 2022، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية العامة للمستفيدين من خدماته. وعزز برنامج الأغذية العالمي أيضاً عملية وضع نهج متكامل للقدرة على الصمود، يجمع بين الاستجابات البيئية والاجتماعية للاحتياجات في المخيمات. وقدم برنامج الأغذية العالمي التدريب الزراعي للأسر المستفيدة وللمجتمعات المحلية، وهو ما أدى إلى إعادة إحياء الحدائق وقطع الأراضي المنتجة للأعلاف الخضراء. والهدف من ذلك هو تحسين إنتاج مجتمع اللاجئين للأغذية الطازجة المحلية من خلال نظام متكامل ومستدام لإنتاج الأغذية مع العمل في الوقت نفسه على حماية البيئة وتحسينها. وشكلت النساء ما يقرب من 80 في المائة من المستفيدين من سبل العيش.

ووصلت الاحتياجات التمويلية لبرنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالجزائر إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2022. وشكل تضخم أسعار الأغذية على الصعيد الدولي والفقدان المؤقت لإمكانية وصول منتجي الأغذية في البحر الأسود إلى الأسواق الدولية تحدياً كبيراً في عام 2022، أدى إلى مضاعفة احتياجات التمويل تقريباً. وأسفر ذلك عن تفاقم وضع سيء أصلاً. وأدت الفجوات التمويلية إلى تخفيضات في حصص الإعاشة وصلت إلى 77,9 في المائة في الفترة بين آذار/مارس وأب/أغسطس. وقدم برنامج الأغذية العالمي، في حدود ما سمحت به الموارد، سلة أغذية شهرية تغطي 2 216 سعة حرارية للفرد في اليوم، مع تكيفها حسب تفضيلات المستفيدين وتقلبات أسعار الأغذية على مدار السنة.

وتزامنت فترة جمع البيانات مع نقص حاد في التمويل، اضطرت برنامج الأغذية العالمي خلاله إلى توزيع حصص إعاشة غير مكتملة.

واضطلع كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي أيضاً ببعثة تقييم مشتركة في عام 2022 لاستعراض وتوثيق حالة الأمن الغذائي والتغذية للاجئين الصحراويين. وأظهرت

نتائج البعثة أن الصدمات المتعددة التي تعرض لها اللاجئين الصحراويون في العامين الماضيين قد زادت من عرقلة وصولهم إلى الوسائل الكفيلة بتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ويواصل برنامج الأغذية العالمي بذل جهوده في الدعوة إلى ضمان تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للاجئين الصحراويين في الجزائر على مدار العام. وفي المرحلة المقبلة، سيواصل برنامج الأغذية العالمي الدعوة إلى توفير تمويل مرن ومتعدد السنوات يقدم في حينه لضمان استمرارية البرامج.

لام - منظمة الصحة العالمية

[12 شباط/فبراير 2024]

دعمت منظمة الصحة العالمية جميع البلدان والأقاليم في منطقة البحر الكاريبي خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقدمت، على وجه التحديد، الدعم فيما يتعلق بالتدريب في مجالي تتبع المخالطين وإدارة البيانات، بما في ذلك بدء استخدام البرنامج الحاسوبي Go.Data كأداة في كلا المجالين. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت منظمة الصحة العالمية في عام 2021 تنفيذ المتطلبات العالمية للإبلاغ فيما يتعلق بكوفيد-19 وإدماج فيروس كورونا-سارس-2 في نظم الترصد الروتيني لفيروسات الجهاز التنفسي، وهي عملية مستمرة.

ووفرت منظمة الصحة العالمية، خلال الجائحة، التدريب فيما يتعلق باختبار تفاعل البوليميراز التسلسلي، والكواشف اللازمة لاختبار تفاعل البوليميراز التسلسلي، ومجموعات اختبار المستضدات السريع لكل من أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات.

وعقدت منظمة الصحة العالمية حلقة عمل في بروفيدينسياليس، بجزر تركس وكايكوس، في الفترة من 6 إلى 8 حزيران/يونيه 2023. وحضر حلقة العمل 24 مشاركا من تسعة بلدان وإقليم واحد (جزر تركس وكايكوس) في منطقة البحر الكاريبي. واستعرض المشاركون، خلال حلقة العمل، المبادئ التوجيهية دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن الترصد الخافر.

وستتعاون منظمة الصحة العالمية، بناء على طلب من جزر فرجن البريطانية، مع الإقليم لتعزيز قدراته على الترصد الخافر والفحص المختبري فيما يتعلق بالأنفلونزا وفيروس كورونا-سارس-2 وفيروسات الجهاز التنفسي الأخرى في البلد.

البيانات المتعلقة بكوفيد-19

تفاوت معدل الإصابة التراكمي بكوفيد-19 لكل 100 نسمة (2020-2023) باختلاف الأقاليم، وبلغ أدنى معدل 14,3 في جزر تركس وكايكوس. وبلغ معدل الوفيات التراكمي لكل مليون نسمة خلال هذه الفترة أعلى مستوياته في برمودا (2 492) وأدنى مستوياته في جزر كايمان (538). وكانت القدرة على إجراء الفحص المختبري والتغييرات في بروتوكولات أخذ العينات والفحص على الصعيد المحلي ستؤثر في نسبة حالات الإصابة المؤكدة في مراحل مختلفة من الجائحة. وتجدر الإشارة إلى أن العدد التراكمي لحالات الإصابة بكوفيد-19 المسجلة في منطقة الأمريكتين خلال هذه الفترة بلغ 191,6 مليون حالة، بينما بلغ

المجموع التراكمي لحالات الوفيات المبلغ عنها 2,9 مليون حالة⁽²³⁾. وبلغ معدل الإصابة التراكمي في المنطقة 19 حالة لكل 100 نسمة، وبلغ معدل الوفيات التراكمي 2 871 لكل مليون⁽²⁴⁾.

ووفقا للبيانات المتاحة، تراوحت النسبة المئوية للسكان الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح المضاد لكوفيد-19 في الأقاليم المعنية خلال هذه الفترة بين نسبة عالية قدرها 90 في المائة في جزر كايمان ونسبة منخفضة قدرها 48 في المائة في مونتسيرات. أما على الصعيد الإقليمي، فقد بلغت نسبة التغطية بجرعة واحدة 71 في المائة.

(23) WHO, "Number of COVID-19 cases reported to WHO", WHO COVID-19 dashboard (23) <https://data.who.int/dashboards/covid19/cases?n=c> (اطلع عليها في 31 كانون الثاني/يناير 2024).

(24) Pan American Health Organization and WHO, "Regional demographic context, 2019", Core Indicators Portal. متاحة على الرابط <https://opendata.paho.org/en/core-indicators/regional-demographic-context-2019> (اطلع عليها في 31 كانون الثاني/يناير 2024).